

السياسة الخارجية للعراق

المقدمة

لقد ورث العهد الجديد في العراق تحديات كبيرة ناجمة عن سياسات النظام السابق الخارجية المتمثلة بشن الحروب على جيرانه، وممارساته الداخلية المتمثلة باضطهاده لشعبه وشن الحروب عليه وحرمانه من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونتيجة لذلك عاش العراق، ولفترة تقارب العقدين من الزمن، عزلة دولية وعربية وتعطلا لدوره في الساحة العربية والاقليمية والدولية، فضلا عن وقوع البلد تحت طائلة عقوبات اقتصادية شاملة لما يقارب الثلاثة عشر عاما، يضاف اليها ما عانى منه البلد بعد انهيار النظام السابق من تفكيك وانهيار لمؤسسات الدولة وما لحقها من فتن طائفية كادت ان تعصف بأمن العراق واستقراره ووحدة اراضيهِ. وقد ان تعلق الامر بسياسة العراق الخارجية، كان على حكومة العراق ووزارة الخارجية، ان تتعامل مع هذا الارث المعقد بتفاصيله وتعيد صياغة سياسة العراق الخارجية وفق منظور ينسجم مع الرؤية الجديدة المستلهمة من الدستور والقوانين الداخلية والبرنامج الحكومي والتزامات العراق العربية والاقليمية والدولية وعلى اساس مبادئ القانون الدولي، وبما يتلائم وحجم التغيير الكبير الذي يعيشه البلد، ويؤمن حماية النظام الاتحادي الديمقراطي التعددي ومصالح العراق الوطنية ويحافظ على امن البلاد وسلامتها الاقليمية وسيادتها، ويعزز من الدور الاقليمي للعراق. وهذا يتطلب سياسة خارجية فعالة تستوعب التحولات الاقليمية ومتغيرات العلاقات الدولية.

توفير عوامل النجاح

ومن اجل صياغة سياسة خارجية فعالة ينبغي ان يكون الوضع الداخلي موحدا حول الاهداف الكبرى والمصالح الوطنية العليا للدولة العراقية، وان تتخذ العملية السياسية في العراق مسارا مستداما، وان تحظى السياسة الخارجية بتوافق ودعم وطني، وان يتم تبنيها والدفاع عنها من قبل كافة القوى المشاركة في العملية السياسية

سواء الحاكمة منها او المعارضة. ان هذا الالتفاف الوطني هو الذي يمنح السياسة الخارجية للعراق قوة ومصادقية، في حين تسهم هشاشة الوضع الداخلي وغياب الوضوح والموقف الموحد في اضعاف السياسة الخارجية للبلاد ويلحق الضرر بها ويفسح المجال لخضوعها لتأثيرات خارجية ، وبالتالي تتدنى مكانة الدولة وتراجع قدرتها على حماية مصالحها الوطنية.

ولكي تكون السياسة الخارجية فعالة ينبغي ان تتسم بوضوح التوجه العام ازاء التحديات الاقليمية والدولية، وباتساق خطط السياسة الخارجية وانسجامها مع توجهات واهداف الدولة الاستراتيجية، وان تتصف بالاستمرارية والمرونة. الاستمرارية من حيث وجود منظور ستراتيغي بعيد المدى للسياسة الخارجية على مستوى الصياغة والتنفيذ يعطيها المصادقية والثبات، والمرونة من حيث تكيف هذه السياسة مع المتغيرات.

مرجعيات سياسة العراق الخارجية

اولا : دستور عام ٢٠٠٥: وتحديدًا المادة (٣) التي تنص على ان العراق عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي. والمادة (٨) تنص على ان العراق يرفع مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ويقيم علاقته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية. والمادة (٩هـ) التي تنص على ان حكومة العراق تحترم وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار، فضلا عن الالتزام بمحاربة الارهاب.

ولم يغفل الدستور الجوانب الانسانية المرتبطة بالسياسة الخارجية. فقد حرم في مادته السابعة كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو التمهيد له او التحريض عليه. كما ألزمت نفس المادة أجهزة الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله. وألزمت تلك الاجهزة بحماية أراضي العراق من أن تكون مقراً أو ممراً أو

ساحة لنشاطه. وفي المادة الحادية والعشرين عالج الدستور موضوع تسليم العراقي إلى الجهات والسلطات الاجنبية وتنظيم اللجوء السياسي إلى العراق.

ومن التزامات السياسة الخارجية الاساسية ما ورد في الدستور من احكام تتعلق بالحقوق والحريات سواء ما يتعلق منها بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ١٤-٢١) أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ٢٢-٣٦) أو ممارسة الحريات. إذ أكد على صيانة حرية الانسان وكرامته وحرم كافة انواع التعذيب والاكراه الفكري والسياسي والديني والعمل القسري والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق) والاتجار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس (المادة ٣٧). كما ضمن الدستور بقية الحريات كحرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر والضمير والعقيدة وبقية الحريات المتعلقة بحقوق الانسان.

وقد جعل الدستور مادته السابعة بعد المائة من اختصاص السلطة الاتحادية رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسة الاقتراض ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثانيا : برنامج الحكومة الذي اكد على ادامة العمل لتحقيق افضل العلاقات مع محيط العراق العربي والاقليمي والدولي والانفتاح على العالم وحل المشاكل العالقة مع دول الجوار على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاستفادة من موقف المجتمع الدولي الداعم للعملية السياسية في تحقيق المزيد من المكاسب في المجالات المختلفة بما يساعد على عودة العراق الى وضعه الطبيعي سياسيا واقتصاديا وامنيا وتعزيز مكانته اقليميا ودوليا.

ثالثا : قرارات مجلس الوزراء. فبالاضافة الى البرنامج الحكومي يقوم مجلس الوزراء بصورة مستمرة بمتابعة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وفقا لما قرره الدستور في المادة السابعة والسبعين منه.

رابعا : وزارة الخارجية: تعتبر وزارة الخارجية بمؤسساتها المختلفة الجهاز التنفيذي لسياسة الدولة الخارجية بالتعاون مع الوزارات والجهات العراقية الاخرى. كما تساهم وزارة الخارجية

في بناء وتطوير السياسة الخارجية عن طريق المبادرات والمقترحات التي تهدف الى تعزيز دور العراق في المجتمع الدولي.

مرجعات اخرى

- قوانين العراق الداخلية
- الاتفاقات الثنائية والتزامات العراق الدولي بموجب الموائيق العربية والاقليمية والدولية.
- القانون الدولي الانساني بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الانسان.

الاهداف

اولا : على المستوى الوطني:

- الحفاظ على امن البلاد وسيادتها وسلامتها الاقليمية ونظامها الديمقراطي، ومنع كل ما يشكل خرقا لذلك، او يضعف ارادتها او يهدد حياة شعبها، او يهدد وحدتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي.
- محاربة الارهاب بجميع اشكاله بمختلف الطرق الممكنة ، والعمل على حماية الاراضي العراقية والحيلولة دون ان تكون مقرا او ممرا او ساحة لنشاطات ارهابيه ايا كان مصدرها.
- حماية مصالح العراق الوطنية والدفاع عنها. وفي المقدمة منها حمايتها من التهديدات والاحطار الخارجية، والحفاظ على ثرواتها ومواردها البشرية والطبيعية وتراثها الثقافي.
- تحقيق الرفاه والتنمية، بما في ذلك الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية والبشرية من اجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستفادة من قطاع النفط والغاز لتحريك عجلة

الاقتصاد العراقي، والدخول في اتفاقات استراتيجية بعيدة المدى في مجال الطاقة مع التحالفات الدولية والدول الصناعية الكبرى وتشجيع الاستثمارات الخارجية.

• ان وحدة الصف الوطني الداخلي يكسب العراق قوة في المجتمعين الاقليمي والدولي يعطي المفاوض العراقي في مختلف المجالات قوة تفاوضية تؤهله للتوصل الى افضل النتائج لمصلحة العراق

ثانياً على المستوى الاقليمي:

للعراق مشاكل متنوعة مع دول الجوار. قسم من هذه المشاكل قديمة والاخرى ظهرت بعد سقوط النظام نجمت عن تصورات خاطئة لدى بعض من الدول العربية مفادها ان النظام الجديد في العراق ابتعد عن محيطه العربي، وانه يتأثر بأجندات خارجية. ان المهمات الاساسية في هذا الجانب ينبغي ان تتركز على:

١. تغيير التصور لدى بعض الدول العربية تجاه العراق، وذلك من خلال التأكيد على ارتباط العراق الحيوي بجواره العربي مادياً ومعنوياً، وكونه مؤسساً لجامعة الدول العربية وجزء من منظومة العمل العربي المشترك، وهذا الارتباط لا يقرره دستور العراق فحسب بل تفرضه روابط التاريخ والجغرافية والثقافة والدين واللغة والمصالح المشتركة، وان مصالح العراق الوطنية لا يمكن ان تتناقض مع المصالح العربية المشتركة بأي حال من الاحوال.

٢. التأكيد على ان تعزيز الامن والاستقرار في العراق ينعكس ايجاباً على استقرار المنطقة وامنها، كما ان تدهور الحالة فيه سينعكس سلباً على المنطقة بأسرها، وان عراقاً قوياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً سيكون دعماً لأمن المنطقة واستقرارها.

٣. العمل على ان يكون العراق عامل توازن بين جواره العربي وجواره غير العربي، وانه اداة التواصل مع هذا الجوار.

ان العراق لا يستطيع القيام بهذه المهمات الاستراتيجية وبالشكل الذي تؤمن متطلبات التوازن الاقليمي من دون قوة اقتصادية وتقدم علمي وقدرات عسكرية دفاعية وعلاقات اقليمية وعربية متطورة ومتكافئة، وقبل كل ذلك من دون تماسك وعمل وطني ملموس

يدعم سياسة العراق الخارجية التي تقررها المصالح الوطنية، ولا تتأثر بالاملاءات الخارجية ، او تتغلق على ايدولوجية ضيقة. وان هذه المصالح العليا لا يمكن ان تتحقق بشكل واقعي والعراق خارج اطار محيطه العربي او بعيدا عن جواره غير العربي.

وفي المجال الاقليمي هناك ثلاثة ميادين عمل رئيسية، وقضايا ذات اهتمام خاص بحكم علاقتها بأمن العراق وسلامته:

أ- ميادين العمل :

- الدول العربية الخليجية في اطار مجلس التعاون الخليجي
- منظومة العمل العربي المشترك في اطار جامعة الدول العربية.
- تركيا وايران.

١- مجلس التعاون الخليجي : في مجال التقارب مع دول الخليج العربية ومجلس التعاون الخليجي كمؤسسة خليجية عربية معنية بالسلم والامن والتنمية في المنطقة، ينبغي اولاً انهاء المشاكل مع دولة الكويت، وهي مشاكل معروفة ابرزها تلك الناجمة عن حرب الخليج الثانية، الحدود والتعويضات والمفقودون والممتلكات الكويتية. وهذه الموضوعات لا تزال موجودة على جدول اعمال مجلس الامن وتحت أحكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. ان الاولويات تتركز حول رفع هذه القضايا من جدول اعمال مجلس الامن وتحويلها للتعاون الثنائي، في ضوء المصالح الوطنية العليا من جهة والتزامنا بالقرارات الدولية من جهة ثانية. ان تسوية هذه المشاكل مع الكويت ستمهد الطريق امام العراق للتقرب اكثر من مجلس التعاون الخليجي. ان الاولويات فيما يتعلق بالعلاقة مع الكويت تتركز في استكمال خطوات الخروج من احكام الفصل السابع وتسوية قضايا العراق العالقة معها، بما في ذلك قرارات اللجنة الوزارية المشتركة لمعالجة تلك القضايا وابرزها الحدود العراقية - الكويتية في البر وفي خور عبدالله وفي الخليج العربي وبما يؤمن مصالح العراق الوطنية، والتعويضات والمفقودون والممتلكات الكويتية والحقول النفطية المشتركة.

٢- منظومة العمل العربي المشترك

تكاد تكون جامعة الدول العربية بمؤسساتها المختلفة الية العمل الوحيدة على مستوى العمل العربي، وفي اطارها يتشكل نظام الامن العربي، نظريا على اقل تقدير. وعلى الرغم من ان هذه الالية قد اثبتت فشلها في معالجة قضايا العرب الاساسية، بيد ان مشاركة العراق فيها ينبغي ان تكون مستمرة وفاعلة وجدية، وبشكل خاص فيما يتعلق بتطوير اليات العمل العربي المشترك، بحكم كون العراق عضوا في اللجنة الخماسية المعنية بهذا الصدد. ان التطورات والتغيرات السياسية الجارية في العالم العربي تتطلب بذل مزيد من الجهود من اجل الاصلاح والتجديد. هذا ومن المهم ان يعمل العراق على استضافة بعض مؤسسات جامعة الدول العربية وانشطتها . ان تأكيد وجود العراق في هذه المنظمة والهيئات المتفرعة عنها ضروري لأظهار الدور العربي لسياسة العراق الخارجية من جهة ولأحداث الاصلاح المطلوب من جهة ثانية.

وقدر تعلق الامر بالتعاون الاقليمي ، فأن سياسة العراق الخارجية تهدف الى التوسيع :
١- في المجال الاقتصادي والتجاري، من خلال تفعيل اللجان المشتركة مع دول جوار العراق غير العربية.

٢- في مجال الامن، بتفعيل البروتوكولات ومذكرات التفاهم القائمة بين العراق ودول الجوار في مجال الامن ومكافحة الارهاب، ودعوة دول الجوار التي لم توقع او تصادق على بروتوكول التعاون الامني باستكمال اجراءاتها الوطنية القانونية بهذا الشأن.
٣- في مجال الطاقة، من خلال توسيع مجالات التعاون المشترك القائم حاليا في مجال النفط والكهرباء ليشمل الموارد المائية والطاقة المتجددة.

٤- في مجال البيئة، تطوير العمل المشترك في مجال الحفاظ على البيئة ، ولاسيما في مجال التغير المناخي ومكافحة التصحر والغبار الصحراوي.

٥- ورهنا بتطور الاوضاع، فيمكن النظر الى انشاء الية للعمل المشترك بين العراق والدول المجاورة يكون هدفها الاساسي تعزيز الامن والاستقرار في هذه المنطقة وتحقيق نمو اقتصادي مشترك ومستدام يصب في مصلحة جميع الاطراف، ولايتعارض مع اطار العمل في جامعة الدول العربية .

٣- إيران وتركيا.

فيما يتعلق بالعلاقة مع ايران

- تفعيل اللجان المشتركة القائمة بين العراق وايران لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين وابرزها:
- استكمال صيانة الدعامات الحدودية. يجب العمل باسرع وقت على اعادة تثبيت التعيين المادي للحدود في ضوء ترسيم الحدود المتفق عليه بين البلدين وفي ضوء الاتفاقات المعقودة. وتوجد حالياً لجان مشتركة ينبغي تفعيلها للوصول الى هذا الهدف:
- الحدود النهرية في شط العرب.
- الانهار المشتركة.
- السياحة الدينية .

فيما يتعلق بالعلاقة مع تركيا:

- تفعيل المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا ومذكرات التفاهم والبروتوكولات الموقعة بين البلدين لمعالجة القضايا العالقة بينهما وابرزها:
- مشكلة المياه في دجلة والفرات ونهري الهيزل والخابور.
- مشكلة الحدود بين البلدين.
- مشكلة حزب العمال الكردستاني ومخيم مخمور. وهنا ينبغي الاستمرار في صيغة التعاون للمحافظة على أمن الحدود بين العراق وتركيا. ولحين التوصل الى معالجة مستدامة لوضع حزب العمال الكردستاني. علماً أن المادة السابعة/ثانياً من الدستور تلزم الدولة بمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه.

ب- القضايا ذات الاهتمام الخاص:

وهي القضايا الاقليمية التي لها تماس مباشر بأمن واستقرار العراق بالاضافة الى كونها تشكل اساس الاستقرار والسلم والامن الاقليمي.

الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية:

كانت قضية فلسطين ولما تزل القضية المركزية للعرب، وحظي نضال الشعب الفلسطيني بدعم عراقي على المستوى الرسمي والشعبي. ولقد شارك العراق في جميع الحروب العربية ضد اسرائيل وتحمل اعباء استمرار هذا الصراع. وما يزال العراق مستمرا في دعمه لنضال شعب فلسطين من اجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها انشاء دولته المستقلة ، وذلك من خلال التعاون والتنسيق في اطار منظومة العمل العربي المشترك وعلى راسها جامعة الدول العربية فضلا عن التنسيق والتعاون المباشر مع السلطة الوطنية الفلسطينية. والعراق في هذه القضية ملتزم بما جاء في اعلان بغداد الصادر عن القمة العربية المنعقدة في بغداد في ٢٩/٣/٢٠١٣ الذي اكد على ضرورة التوصل الى حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي على اساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والتأكيد على ان السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق الا من خلال انتهاء الاحتلال الاسرائيلي والانسحاب من كافة الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك الجولان العربي السوري حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧ تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) لعام (١٩٦٧)، والتوصل الى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حق العودة، ورفض كافة اشكال التوطين، والتأكيد على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ويعتبر اعتراف الامم المتحدة بفلسطين بصفة الدولة المراقبة خطوة هامة في سبيل الاعتراف الكامل بفلسطين دولة كاملة العضوية.

الخليج العربي:

هو الممر البحري الوحيد والاهم لصادرات العراق النفطية وتجارته الخارجية، وهو بمثابة شريان حياة العراق الاقتصادية. وفي الوقت ذاته هو ممر رئيسي لصادرات الطاقة من منطقة الخليج الى الاسواق العالمية، وان اي توتر فيه سيعرض السلم والامن الدوليين الى الخطر. ان سياسة العراق الخارجية في هذا الجانب تهدف الى الحفاظ على سلامة هذا الممر الحيوي وضمان امدادات الطاقة عبره بابعاده عن مخاطر التوترات والنزاعات والحروب، والعمل على تعزيز علاقات التعاون بين الدول المطلة عليه، وبناء شبكة من المصالح المشتركة تساعد على استقرار السلم والامن، وحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية.

ان الاهمية البالغة لهذا الممر الحيوي تحتم على العراق العمل على تثبيت حقوقه الساحلية، اضافة الى السعي لادامة وتوفير منافذ بحرية تجارية ونفطية اضافة تستوعب التوسع المستقبلي وبشكل خاص في مجال تصدير الطاقة، وتوفر له البدائل عند الضرورة، وتمكنه من الاحتفاظ باستقلالية القرار وعدم التأثر بالضغوط الخارجية.

اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل وفي المقدمة منها الاسلحة

النووية:

تشكل حيازة اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط خطرا يهدد استقرار المنطقة وامنها، فضلا عن كونها تقود لسباق تسلح محموم من شأنه ان يعرض المنطقة برمتها الى دمار شامل. ان العراق هو الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الاوسط الذي التزم، بموجب القرارات الدولية وطوعيا استنادا الى الدستور، بالتخلي عن اسلحة الدمار الشامل والالتزام بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى هذا الاساس فإنه يدعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وفي المقدمة منها الاسلحة النووية، ويدعو الى استمرار الجهود لعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بأنشاء هذه المنطقة وتذليل العقبات التي اعترضت عقد هذا المؤتمر في فلندا عام ٢٠١٢.

التطورات والتغيرات السياسية في المنطقة العربية:

شهدت المنطقة العربية تطورات وتغيرات سياسية مهمة عززت نضال الشعوب لنيل حريتها والتعبير عن ارادتها في اختيار نظامها السياسي . ان هذه التغيرات السياسية الكبرى ماكان ليكتب لها النجاح لولا التحول السياسي الكبير في انهاء النظام الشمولي في العراق والمباشرة بعملية سياسية دستورية قائمة على المبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وعليه فأن جانباً من سياسة العراق الخارجية ينبغي ان يوجه لدعم الديمقراطيات الجديدة وتبادل الخبرات معها في بناء مؤسسات الدولة والانتخابات وكتابة الدستور وحقوق الانسان. وفي الوقت الذي يقف فيه العراق مع تطلعات الشعوب وطموحها في التعبير عن ارادتها وممارسة حريتها واختيار نظامها السياسي ويدعم خياراتها بكل قوة وبشتى السبل، فإنه يقف ضد التدخلات والاجندات الخارجية. وعلى العراق ان يضع تجربته في التحول الديمقراطي أمام الشعوب التي تعيش هذه التغيرات للاستفادة من نجاحاتها واخفاقاتها، وان يعمل على مساعدتها في تجاوز مرحلتها الانتقالية وبما يخدم تعزيز الاستقرار والامن في المنطقة.

الارهاب:

شكل الارهاب وما يزال تهديداً خطيراً لأمن العراق وسيادته وسلامته الاقليمية ونسيجه الاجتماعي، وما تزال الحرب على الارهاب من ابرز التحديات التي يواجهها العراق واكثرها تعقيداً لأرتباطه بشبكات الجريمة المنظمة من جهة، وتداخلها مع الحركات الشعبية المطالبة بالحرية والديمقراطية في سياق التحولات والتغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ ما يقارب السنتين من جهة ثانية. وعليه فأن الحرب على الارهاب لايمكن ان تتكلل بالنجاح من دون تعاون اقليمي ودولي يأخذ في الاعتبار التصدي للارهاب بكافة اشكاله وصوره والعمل على اقتلاع جذوره الفكرية والمادية.

حقوق العراق في الانهار المشتركة:

تعرض منسوب المياه في الانهار المشتركة مع دول الجوار الى انخفاض كبير نتيجة لأقامة السدود او تغيير مجرى الانهار دون مراعاة لحقوق العراق او قواعد القانون الدولي. ان تدني كميات المياه في نهري دجلة والفرات تشكل تهديدا خطيرا ومباشرا للامن الحيائي والغذائي والبيئي في العراق، اذ تراجعت كميات المياه الصالحة للشرب وانحسرت الرقعة الجغرافية الزراعية وازداد التصحر.

ان استمرار العمل للتوصل الى قسمة عادلة لحصص المياه مع العراق، ومراعاة حقوقه القانونية يعتبر ضرورة ملحة لأمن العراق وسلامته حاضراً ومستقبلاً.

البيئة:

اصبحت البيئة تلعب دورا متزايدا في العلاقات الدولية، نظرا للتحديات الكونية الخطيرة التي اصبحت تشكلها على امن وسلامة البشر، وبشكل خاص مايتعلق منها بتلوث الهواء والمياه والتربة والاحتباس الحراري والتغير المناخي. لقد اصبحت هذه القضايا في سلم اولويات السياسة الخارجية لغالبية الدول بعدما برزت الحاجة الى قيام عمل جماعي دولي لمواجهة تلك الاخطار. ويواجه العراق مشاكل بيئية تنعكس اثارها الخطيرة على امنه وحياة شعبه ومستقبل اجياله، تتمثل في انتشار التلوث بأشكاله المختلفة اضافة الى التصحر والعواصف الترابية المتزايدة، وانتشار الالغام المزروعة، وانحسار الرقعة المائية في الانهار والاهوار. ومن هنا تبرز الحاجة لأن يولي العراق اهمية خاصة للمشاكل البيئية في علاقاته الخارجية والاستفادة من التعاون الاقليمي والدولي في هذا المجال.

ثالثا على المستوى الدولي: العمل على استعادة العراق لدوره الكامل في المجتمع الدولي كعضو فعال ومسؤول في الاسرة الدولية يشارك في معالجة المشاكل الدولية ويساهم في توفير السلم والامن الدوليين، في ضوء الاولويات التالية:

- متابعة تنفيذ التزامات العراق بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.
- متابعة التزامات العراق في الحرب على الارهاب في اطار التنسيق والتعاون الدولي وفي لجان مجلس الامن المعنية بذلك.

- تنفيذ التزامات العراق الدولية بموجب لجان العقوبات بما لا يضر بالمصالح الوطنية في ضوء ميثاق الأمم المتحدة.
- المشاركة في الجهود الدولية المتعلقة بالمساعدات الانسانية بما في ذلك التنسيق والتعاون مع الجهات الدولية المانحة واقتراح تخصيص جزء يسير من ميزانية الدولة لهذا الغرض.
- المساهمة في الجهود السلمية لحل النزاعات والنظر في امكانية المساهمة في قوات حفظ السلام الدولية.

رابعاً : علاقات العراق مع المنظمات الدولية

- ١- العلاقة مع الأمم المتحدة: علاقة العراق بالأمم المتحدة ليست علاقة اعتيادية بل هي علاقة نوعية بحكم الالتزامات التي ترتبت على العراق بعد حرب ١٩٩١، فضلاً عن الالتزامات الأخرى بعد عام ٢٠٠٣ ومرحلة إعادة الاعمار بعد الاطاحة بالنظام السابق. واستناداً الى هذه العلاقة فإن توجه السياسة الخارجية للعراق يتأسس على التعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها، وتطوير اليات العمل المشترك ، وبالذات ما يتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية في العراق (يونامي) والمؤسسات الاممية الأخرى العاملة في العراق، وان يوجه هذا التعاون لخدمة مصالح العراق الوطنية وسيادته واستقلاله ونظامه الاتحادي ووحدة اراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وان يستثمر العراق جمع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها وبرامجها وصناديقها لتطوير تلك العلاقة، انطلاقاً من ان التمسك بمرجعيات سياسة العراق الخارجية هو الاساس والضامن لأحترام التزاماتنا وتعهداتنا الدولية.
- ٢- العلاقة مع منظمة التعاون الاسلامي: تعكس هذه المنظمة توافق الدول الاعضاء عند اتخاذ القرارات، وغالباً ماتعبر تلك القرارات عن تشابه المواقف تجاه قضايا معينة، ويترك للدول الاعضاء حرية التعبير عن مواقفها السياسية في المحافل الدولية، ومع ذلك فإن المنظمة تبذل جهودها في ان تتدخل كوسيط

- في حل النزاعات التي تنتشب بين الدول الاسلامية، وغالباً لا يحقق مثل هذا التدخل نجاحاً مهماً. ولما كان العمل في مجال منظمة التعاون الاسلامي يغطي مجموعة واسعة من الدول التي يجمع العراق واباها عامل الدين، فإن المهمات الاساسية لسياسة العراق الخارجية في هذا السياق تتركز في:
- العمل على ان يكون العالم الإسلامي عمقا ستراتيجيا للعراق، وان يكون العراق مساهما فعالا في تميمته ومدافعا عن قيمه.
 - تشجيع الامانة العامة للمنظمة على المساهمة في المساعدات الانسانية عند الكوارث الطبيعية او الناجمة عن النزاعات المسلحة، ومساعدتها على التدخل لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء.
 - وفي المجال الفكري، تشجيع المنظمة على تقريب وجهات النظر بين المذاهب الاسلامية، ومساعدتها في العمل على وأذ الفتنة الطائفية في العالم الاسلامي.
 - العمل على ان يستضيف العراق بعض مؤسساتها.
- ٣- العلاقة مع حركة عدم الانحياز: لم تعد هذه الحركة كما كان الحال عليه اثناء الحرب الباردة وفقدت الكثير من تأثيرها في العلاقات الدولية، كما انها لا تمتلك هيكلاداريا محدد المعالم باستثناء مكتب للتنسيق في نيويورك واجتماعات اعضائها في بعض المدن الرئيسية مثل فينا وجنيف. وتعتبر الحركة عن التوافق العام الذي يحصل بين اعضائها في الاطار العام للقضايا السياسية وفي قضايا حقوق الانسان ونزع السلاح وعدم الانتشار، ويتركز جانب كبير من نشاطاتها في اطار مجموعة ال٧٧ والصين قدر تعلق الامر بالعلاقات الاقتصادية متعددة الاطراف بين الشمال والجنوب من جهة وبين الجنوب والجنوب من جهة ثانية. وعلى الرغم من ذلك ما تزال هذه الحركة تعبر عن شواغل واهتمامات البلدان النامية في المفاوضات متعددة الاطراف. ويمكن ان تتركز اولويات سياسة العراق الخارجية في هذا السياق على:

- العمل على تطوير اداء الحركة من خلال انشاء هيكلية للحركة قدر مايسمح به وضع الحركة السياسي والمتغيرات الدولية والبدء بتشكيل امانة عامة لها.
 - توجيه الحركة لدعم ومساندة الديمقراطيات الناشئة.
 - استضافة اجتماعاتها النوعية او الاجتماعات التقليدية لوزراء خارجية الحركة.
-